قياس اثر بعض مؤشرات الاقتصاد الكلي وتحليله في الناتج المحلي الاجمالي (العراق حالة دراسية)

Measurement and Analysis of the Impact of Some Indicators of the Macroeconomy on the Gross Domestic Product (Iraq – A Case Study)

محي عيسى كاظم الوزني [١] Muhi E. Kadhum Al-Wazni

أ.د كاظم البطاط [٢] Prof. Kadhum Al-Battat

أ.د توفيق عباس المسعودي [٣] Prof. Tawfiq A. Al-Massudi

الملخص

تسهم المتغيرات الاقتصادية (الاستهلاك والاستثمار والانفاق والصادرات والاستيرادات و.... الخ) في تعظيم الناتج المحلي الإجمالي، اذ تشكل الجذر الرئيس للناتج المحلي الإجمالي، ذلك لتحقيق حالة التوازن بين العرض الكلي والطلب الكلي وبالتالي تحقيق الاستقرار الاقتصادي، هنا لا بد ان تبرز أهمية اتباع سياسة الانفاق من خلال توجهات الحكومة الهادفة نحو أحداث التأثيرات المناسبة على متغيرات الاقتصاد الكلي وصولا الى مرحلة تحقيق الاصلاح الاقتصادي، ومن غير الممكن ان يحقق مجتمع من المجتمعات قدرا من النمو والاستقرار دون أن تكون سياسة الأنفاق الحكومي قد مثلت في تحقيقها دورا رئيسا بغض النظر عن المستوى الذي تؤدي فيه الدولة مهامها الاقتصادية.

Abstract

Economic variables (consumption, investment, expenditure, exports, imports etc…) contribute to the increase of the gross domestic products

١- جامعة كربلاء/ كلية الإدارة والاقتصاد.

٢- جامعة كربلاء/ كلية الإدارة والاقتصاد.

٣- جامعة كربلاء/ كلية الإدارة والاقتصاد.

(GDP) by achieving balance between aggregate supply and the aggregate demand which leads to an economic stability. It is important to follow expenditure policy deviced by the government's targets that aim to produce the suitable changes in the overall variables, in order to achieve economic reform. It is essential that acommunity follow agovernmental policy in order to attain growth and stability regardless of the state's performance in regard of its economic tasks.

المقدمة

تسهم المتغيرات الاقتصادية (الاستهلاك والاستثمار والانفاق والصادرات والاستيرادات و.... الخ) في تعظيم الناتج المحلي الإجمالي، اذ تشكل الجذر الرئيس للناتج المحلي الإجمالي، ذلك لتحقيق حالة التوازن بين العرض الكلي والطلب الكلي وبالتالي تحقيق الاستقرار الاقتصادي، هنا لا بد ان تبرز أهمية اتباع سياسة الانفاق من خلال توجهات الحكومة الهادفة نحو أحداث التأثيرات المناسبة على متغيرات الاقتصاد الكلي وصولا الى مرحلة تحقيق الاصلاح الاقتصادي، ومن غير الممكن ان يحقق مجتمع من المجتمعات قدرا من النمو والاستقرار دون أن تكون سياسة الأنفاق الحكومي قد مثلت في تحقيقها دورا رئيسا بغض النظر عن المستوى الذي تؤدي فيه الدولة مهامها الاقتصادية، بمعنى أن ارتباط السياسة المالية بموقع الدولة لا بمستوى النطاق الذي تقوم من خلاله بالأنفاق، بل أيضا يرتبط بوجودها المؤسسي، إذ غالبا ما يؤدي ضعف المؤسسات الحكومية إلى إحباط جهود الدولة وفشل برامجها في توجيه الأنفاق بشكل عقلاني، لهذا يفقد الأنفاق الحكومي دلالته الايجابية وينخرط ضمن الأفعال المؤثرة سلبا في النمو والاستقرار.

الكلمات المفتاحية: مؤشرات الاقتصاد الكلي، الاقتصاد العراقي.

اهمية البحث:

تبرز أهمية البحث في ابراز خيارات مهمة تسهم في تحسين مؤشرات التنمية المستدامة وتطويرها بشكل يتناغم مع الحاجات الاقتصادية والاجتماعية وينسجم مع ظروفها، ويسهم في احداث تنمية اقتصادية شاملة تقود من خلال توظيف الموارد الاقتصادية المتاحة واستثمارها بشكل يمكن ان يحقق التنمية المرجوة.

مشكلة البحث:

يواجه الاقتصاد العراقي اختلالات هيكلية واسعة، كونه يمتلك اقتصاداً احادي الجانب، اذ يساهم القطاع النفطي في تكوين الناتج المحلي الاجمالي بشكل كبير جداً يفوق مساهمة القطاعات الاخرى المكونة للاقتصاد العراقي، السؤال الذي يطرح هنا هو هل يستطيع العراق ان يخفض من تبعية اقتصاده الى الايرادات النفطية؟

فرضية البحث:

يمكن ان تساهم متغيرات الاقتصاد الكلي في تعظيم الناتج المحلي الاجمالي دون الاعتماد بشكل كبير على العوائد النفطية.

الهدف من البحث:

ايجاد الحلول المناسبة التي قد تسهم في الحد من الاختلالات الهيكلية من خلال تفعيل عناصر الطلب الكلي او المساهمة القطاعية.

منهجية البحث:

تم استخدام المنهج الوصفي والتحليل الكمي لبيان اثر بعض مؤشرات الاقتصاد الكلي في الناتج المحلي الاجمالي في العراق.

اولاً: المتغيرات الاقتصادية الكلية في العراق:

تمثل أهمية تحسين المتغيرات الاقتصادية من خلال توجهات الحكومة الهادفة نحو أحداث التأثيرات المناسبة على متغيرات الاقتصاد الكلي وصولا الى مرحلة تحقيق الاصلاح الاقتصادي، وينجم الاختلاف في السياسات الاقتصادية في الدولة الواحدة وفي كل الاقتصادات عن اختلاف الظروف الاجتماعية والسياسية، أو عن التوجهات الخاصة، ومن غير الممكن ان يحقق مجتمع من المجتمعات قدرا من النمو والاستقرار دون أن تكون سياسات اقتصادية حكومية قد تمثل في تحقيقها دورا رئيسيا بغض النظر عن المستوى الذي تؤدي فيه الدولة مهامها الاقتصادية، فمثلا اتباع سياسة مالية يعتمد على موقع الدولة لا على مستوى النطاق الذي تقوم من خلاله بالأنفاق، بل أيضا يرتبط بوجودها المؤسسي، إذ غالبا ما يؤدي ضعف المؤسسات الحكومية إلى إحباط جهود الدولة وفشل برامجها في توجيه الأنفاق بشكل عقلاني، لهذا يفقد الأنفاق الحكومي دلالته الايجابية وينخرط ضمن الأفعال المؤثرة سلبا في النمو والاستقرار[٤].

ويتسم الاقتصاد العراقي بامتلاكه الكثير من الموارد والمزايا التي تمكنه من تحقيق النمو، ومن اهم هذه الموارد انه يمتلك ثالث اكبر احتياطي نفطي مؤكد قدر بـ (143) مليار برميل بعد المملكة العربية السعودية وكندا، اضافه الى امتلاكه لاحتياطي الغاز الطبيعي والبالغ (3000) مليار متر مكعب، وهو ما قدر بنسبة (1.7%) من الاحتياطي العالمي، ما جعله يأتي بالمرتبة التاسعة عالمياً، ولا يتوقف الامر عند ذلك الحد بل وجود الكبريت والفوسفات وغيرها، فضلا عن الموارد البشرية المؤهلة، اضف الى امتلاكه الاراضي الزراعية الصالحة للزراعة والتي تمكنه من اقامة مشاريع تنموية مختلفة، وعلى الرغم من امتلاك العراق لكل هذه المقومات والامكانيات والموارد الهائلة، غير ان اقتصاده ظل يعاني من هيمنة القطاع النفطي على الناتج المحلي الإجمالي، مما افقده القدرة التنافسية بين قطاعاته الانتاجية فضلاً عن الدور الهامشي للقطاع الخاص، وهذه الهيمنة تعد من اهم سمات الاقتصاد العراقي، وان ما حققه الناتج المحلي الاجمال من نمو كان الدور الاكبر فيه يعود للقطاع النفطي وليس سواه، وكذلك ما تميز به الاقتصاد العراقي هو هيمنة الدولة على نشاطه الاقتصادي، هذه الهيمنة جاءت من دور القطاع النفطي الذي تملكه الدولة كونها المتصرف الوحيد بعوائده، اضف الى ذلك سمة الشمولية التي اتسم بها الاقتصاد العراقي، اذ أن تركز الموارد المالية المتأتية من الصادرات النفطية بيد الدولة الى اعتمادها سياسات مركزية شمولية في عملية تخصيص هذه الموارد لتنمية

[٤]- عبد الستار عبد الجبار موسى، واقع الاقتصاد العراقي واليات التحول نحو اقتصاد السوق، العراق، المؤتمر الوطني الاول والعلمي، الجامعة المستنصرية، كلية الادارة والاقتصاد، قسم الاقتصاد، ٢٠١٠، ص٣.

القطاعات الاخرى، وان سوء تخصيص الموارد جاء نتيجة اسباب سياسية واجتماعية وامنية، كما ان ضعف القطاع الخاص نتيجة التهميش من قبل الدولة بالرغم من مساهمته الكبيرة في العمليات الانتاجية والخدمية، ومن السمات الاخرى التي اتسم بها الاقتصاد العراقي هو ضعف البنية التحتية له، اذ انه يعاني من تدهور البنى التحتية بسبب الحروب التي خاضها قبل عام ٢٠٠٣ وبعدها، اضف الى ذلك رداءة مشاريع البنى التحتية ومستواها المتدني، وما يشوب تنفيذ تلك المشاريع من تلكؤ وفساد اداري ومالي، وان غياب التخطيط الاستراتيجي، وما يعاني منه الاقتصاد العراقي من غياب المشاريع البعيدة المدى، وعدم الاستفادة من الفوائد التي تتوفر للاقتصاد المتحرك بحرية خارج دائرة الاقتصاد المقيد بخطط بعيدة المدى، هذا كله يضاف اليه انخفاض مرونة الجهاز الانتاجي في الاقتصاد العراقي، التي جعلت منه اقتصاداً يتسم بالاختلالات الهيكلية وبالتالي عدم القدرة على مواجهة الطلب المتزايد الامر الذي ادى الى حدوث موجات التضخم، ان اعتماد العراق على الايرادات النفطية دون احداث أي تنوع يذكر في الصادرات جاء نتيجة الضعف الذي اصاب القاعدة الانتاجية في الاقتصاد العراقي[٥].

كل ما تم ذكره كان له الدور الكبير من جعل المتغيرات الاقتصادية الكلية في الاقتصاد العراقي يكاد يكون دورها هامشياً، فعدم تنوع الصادرات والاعتماد على الصادرات النفطية واختلال الميزان التجاري، والانخفاض الكبير للإنفاق الاستثماري، وحالة التضخم التي يعاني منها الاقتصاد، مما جعل معدلات البطالة ترتفع بشكل كبير مما ادى الى خلق وضع سياسي واجتماعي واقتصادي غير مستقر.

ثانياً: الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد العراقي:

ان الناتج المحلي الاجمالي يعد من المؤشرات التي تعبر عن مستوى الاداء الاقتصادي للدولة، وان من النقاط الرئيسة لمعرفة موطن الخلل ومعالجتها من خلال تحليل نمو الناتج وهيكله القطاعي، اذ ان الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الثابتة في العراق كان قد شهد تذبذباً واضحا نتيجة للظروف التي مر بها البلد من حروب وفرض العقوبات الاقتصادية عليه بعد حرب الكويت عام 1990، وهذا التذبذب بحجم الناتج المحلي قد ارتبط بتذبذب ايرادات النفط التي تعتمد على الاسعار العالمية والتي لا يمكن السيطرة عليها، والكميات المنتجة التي كانت خاضعة للظروف الاقتصادية والسياسية، اضافة للوضع الامني بعد حالة التغيير التي اطاحت بنظام الحكم السابق في نيسان عام 2003 [٦].

إن الناتج المحلي الاجمالي في العراق يعاني من اختلالات هيكلية مختلفة يمكن مناقشتها على اساس الاختلال حسب القطاعات الاقتصادية، وحسب بنود الانفاق، والاختلال الهيكلي للموازنة العامة، ومن ثم لاختلال الهيكلي للتجارة الخارجية وعلى النحو التالي:

٥- احمد خليل الحسيني، محمد بد القادر اسماعيل، أثر توجيه الانفاق الحكومي على بعض متغيرات الاقتصاد الكلي في الاقتصاد العراقي دراسة قياسية للمدة (٢٠٠٣ -٢٠١٦)، العراق، جامعة بابل، مجلد ١١، العدد ١، ٢٠١٩، ص١٠٩.

٦- فارس كريم بريهي، الاقتصاد العراقي فرص وتحديات دراسة تحليلية للمؤشرات الاقتصادية والتنمية البشرية، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد ٢٧، بغداد – العراق، سنة ٢٠١١، ص٢٦.

أ- الاختلالات الهيكلية حسب القطاعات الاقتصادية: Structural imbalances by economic sectors:

ان هيمنة قطاع النفط على مكونات الناتج المحلي الاجمالي جعل الاقتصاد العراقي يعاني من اختلال في الهيكل الانتاجي، اذ شكّل هذا القطاع نسبة كبيرة من الناتج المحلي الاجمالي كمتوسط للمدة من 2003–2015 بلغت (32– 69%)، بينما كانت مساهمة قطاع الصناعة التحويلية حوالي (2.3%) من الناتج المحلي الاجمالي، اما القطاع الزراعي فكانت مساهمته تقدر بـ (4.8%) منه، اما قطاع التعدين فكانت نسبة المساهمة حوالي (2.0%)، بينما قطاع (الكهرباء والماء والبناء والتشييد) فنسبتهما من الناتج المحلي الاجمالي كانت حوالي (1.6%)، (6.8%) على التوالي، (وقطاع المواصلات والنقل وقطاع التجارة والمطاعم والفنادق وقطاع المال والتأمين وقطاع الخدمات) فان نسبها قدرت بحوالي (5.9%، 7.3%، 7.1%، 14.1%) على التوالي، وهذه النسب غير مستقرة كما يلاحظ في السنوات المتعاقبة بين الزيادة والنقصان، فقطاع الزراعة شهد انخفاضاً مستمراً لتصل نسبة مساهمته الفعلية والمتوقعة في الناتج المحلي الاجمالي حوالي (2.1%، 2.2%) للفترة 2016-2018 و2018 – 2022 على التوالي، كذلك الحال لقطاع (التعدين والصناعات التحويلية والكهرباء والماء والمال والتامين والخدمات الحكومية) كانت نسبها غير مستقرة للفترة (2015–2.22)، ويلاحظ ان هناك زيادات نسبية ضئيلة لبعض القطاعات كـ (قطاع البناء والتشييد وقطاع النقل والمواصلات وقطاع التجارة والمطاعم والفنادق) حيث كانت نسبها المتوقعة تقدر بـ (7.5 و 7.9 و 8.9%) على التوالي للفترة 2018–2020، بينما نسبها الفعلية كانت (7.5، 7.8، 8.4%)، بسبب غياب السياسات الاقتصادية والتشريعات القانونية والادارة الكفوءة التي تعمل على تطوير وتنمية هذه القطاعات والتي تتسم بالأهمية الفائقة في تكوين الناتج المحلي الاجمالي، وهذا يمكن ملاحظته من خلال الجدول (1) أدناه.

جدول (١) نسبة مساهمة القطاعات الاقتصادية في تكوين الناتج المحلي الاجمالي في العراق لمتوسط المدة (٢٠٠٣– ٢٠١٥)، (٢٠١٦– ٢٠١٨)، (٢٠١٨– ٢٠٢٢) نسبة مئوية

القطاعات / متوسط المدة	قطاع الزراعة	قطاع التعدين	القطاع النفطي	قطاع الصناعة التحويلية	قطاع الكهرباء والماء	قطاع البناء والتشييد	قطاع النقل والمواصلات	قطاع التجارة والمطاعم والفنادق	قطاع المال والتأمين	قطاع الخدمات الحكومية	الناتج الاجمالي المحلي GDP
2015-2003	**4,8**	**2,0**	**48,1**	**2,3**	**1,6**	**6,8**	**5,9**	**7,3**	**7,1**	**14,1**	**100**
2018-2016	**2,1**	**0,2**	**57.5**	**0,9**	**1,1**	**7,2**	**7,8**	**7,4**	**5,7**	**10,1**	**100**
-2018 *2022	**2,2**	**0,1**	**57.2**	**1,1**	**1,1**	**7,5**	**7,9**	**8,9**	**4,8**	**9,2**	**100**

الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد على المصادر التالية:

– مايح شبيب الشمري، الواقع الريعي واثاره على مؤشرات التنمية المستدامة في العراق (دراسة قياسية للمدة ١٩٩٨٥–٢٠١٥)، مجلة كلية التربية للبنات للعلوم الإنسانية، العدد ٢٣، ٢٠١٨، ص١٥٤.

– جمهورية العراق وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، التقديرات الاولية للناتج المحلي الاجمالي، ٢٠١٦ – ٢٠١٧ – ٢٠١٨ – ٢٠١٩، صفحات مختلفة.

– مركز البيان للدراسات والتخطيط، وزارة التخطيط والتعاون الانمائي العراقية، ٢٠١٨، ص١٠.

– وزارة التطيط والتعاون الانمائي العراقي، خطة التنمية الوطنية، ٢٠١٨– ٢٠٢٢، ص٦١.

*توقعات

ب- الناتج المحلي الاجمالي حسب بنود الانفاق: Gross domestic product according to spending items:

يتضح لنا من الجدول (2) تطور الاهمية النسبية ومعدلات نمو بنود الانفاق على الناتج المحلي الاجمالي في العراق للفترة من 2004 –2005، حيث كانت الاهمية النسبية للاستهلاك النهائي هي (85.0%)، ثم انخفضت الى (43.2%) عام 2008 وارتفعت الى (58.8%، 67.1%) لعامي 2013، 2015 على التوالي، و انخفضت الى (62.2%) عام 2018 مقابل تذبذب بالأهمية النسبية بين الارتفاع والانخفاض في الطلب على السلع والخدمات.

ويلاحظ من الجدول (2) ارتفاع الاهمية النسبية للصادرات من السلع والخدمات وبشكل يتوافق مع ارتفاع قيمة الصادرات النفطية، اذ كانت نسبة الصادرات من السلع والخدمات حوالي (97.5%) عام 2004، كذلك الحال بالنسبة لواردات السلع والخدمات فقد قدرت نسبتها بـ (90.2%) للعام نفسه، وتواصلت نسبة الصادرات و واردات السلع والخدمات بالانخفاض ومن ثم التذبذب انخفاضاً وارتفاعاً لتصل الى ادنى مستوى بالنسبة الى الصادرات والواردات لتكون (2.4%)، (14.5%) عام 2019 على التوالي.

جدول (٢) الناتج المحلي الاجمالي حسب بنود الانفاق (٢٠٠٤– ٢٠١٩) (نسبة مئوية)

السنوات	الاستهلاك النهائي	الاستهلاك العائلي	الاستهلاك الحكومي	صادرات السلع والخدمات	واردات السلع والخدمات	الناتج المحلي الاجمالي
2004	85.0	48.2	36.8	97.5	90.2	100.0
2005	85.0	48.2	36.8	79.7	85.0	100.0
2006	65.0	35.0	30.0	55.0	41.6	100.0
2007	63.0	34.0	29.0	55.2	34.3	100.0
2008	43.2	15.5	27.7	47.9	26.4	100.0
2009	46.1	21.4	24.7	35.0	34.0	100.0
2010	51.5	23.6	27.9	37.0	31.2	100.0

2011	53.4	34.2	19.2	42.1	27.1	100.0
2012	53.9	38.1	15.8	42.1	28.0	100.0
2013	58.8	40.5	18,3	42,1	29,1	100.0
2014	58.8	41.2	17,6	38,1	29,4	100.0
2015	67.1	50.1	17,0	31,2	32,1	100.0
2016	67.4	51.0	16.4	23.7	20.0	100.0
2017	62.2	44.1	18.1	28.0	23.1	100.0
2018	9.1	0.6	8.5	37.4	20.5	100.0
2019	6.9	-5.9	12.8	2.4	14.5	100.0

الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد على المصادر التالية:

- صندوق النقد العربي وآخرون، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، للسنوات من٢٠٠٤- ٢٠١٩، صفحات مختلفة.

- وزارة التخطيط والتعاون الانمائي العراقية، الجهاز المركزي للإحصاء المجموعة الاحصائية السنوية، للسنوات من ٢٠٠٤- ٢٠١٨، صفحات مختلفة.

ج- الاختلال الهيكلي للموازنة العامة: Structural imbalance of the public budget:

ان الايرادات النفطية حسب البيانات باتت تشكل نسبة عالية جدا تفوق الـ (97%) من الايرادات العامة لمتوسط المدة 2004- 2019، مما يؤكد اعتماد العراق على هذه الإيرادات، بينما لم تتجاوز الايرادات الضريبية ما قيمته (3%) للمدة نفسها، فضلاً عن هيمنة القطاع النفطي الذي احدث اختلالاً واضحاً في هذا الجانب، وجعل منها عرضة للتقلبات الحاصلة في اسعار النفط، وهذا ما حصل بالفعل نهاية عام 2014 [٧].

ويمكن ملاحظة اتجاهات تطور الانفاق العام والناتج المحلي الاجمالي للمدة من 2004- 2019 من خلال الجدول (3) المبين في ادناه:

جدول (٣) اتجاهات تطور الانفاق العام والناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الثابتة (٢٠٠٤= ١٠٠) في العراق للمدة ٢٠٠٤- ٢٠١٩ (مليون دينار)

السنوات	الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الثابتة	النفقات الجارية	النفقات الاستثمارية	اجمالي الانفاق الفعلي	الرقم القياسي لأسعار	اجمالي الانفاق العام بالأسعار الثابتة	مؤشر الاتجاه

[٧]- كريم سالم حسين، الاصلاح الاقتصادي في العراق ما بعد ٢٠٠٣ رؤية مستقبلية، العراق، سلسلة اصدارات مركز البيان للدراسات والتخطيط، ٢٠١٨، ص١١.

							العام (%)
						المستهلك =2004 100	
2004	29,956,000	29102758	3014733	32117491	100.0	32,117,491	107.2
2005	34,061,714	21803157	4572018	26375175	137.0	19,251,952	56.5
2006	36,077,437	32778999	6027680	38806679	209.9	18,488,174	51.2
2007	31,789,068	31308188.3	7723043.7	39031232	274.6	14,213,849	44.7
2008	55,209,471	47522700	11880675	59403375	281.9	21,072,499	38.2
2009	48,209,409	52567000	13091000	65658000	274.0	23,962,773	49.7
2010	58,575,299	60981000	23678000	84659000	280.7	30,159,957	51.5
2011	75,139,356	60926000	17832000	78758000	296.4	26,571524	35.4
2012	125,472,015	75789000	29351000	105140000	214.4	49,039,179	39.1
2013	85,442,692	78747000	40381000	119128000	320.2	37,204,247	43.5
2014	83,149,891	77986200	35487400	113473600	327.4	34,659,010	41.7
2015	66,096,353	51832840	18564670	70397510	326.3	21,574,474	32.6
2016	67,540,784	51173400	15894000	67067400	326.6	20,535,027	30.4
2017	79,435,380	59025600	16464500	75490100	327.3	23,064,497	29.0
2018	213,840,695	67052900	13820300	80873200	328.0	24,656,463	11.5
2019	287,350,175	95851678	32591374	128443052	239.6	53,607,283	18.7

الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد على المصادر التالية:

- صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد ٢٠١٥، ص٣٨٧.
- صندوق النقد العربي، النشرة الاحصاءات الاقتصادية للدول العربية، التقارير السنوية والنشرات الاحصائية والفصلية لسنوات مختلفة.
- صندوق النقد الدولي، التقرير القطري رقم ١١/١٦، متابعات خبراء الصندوق حول العراق، للسنوات ٢٠١٤، ٢٠١٩، صفحات مختلفة.
- جمهورية العراق وزارة المالية، الموازنة العامة، للسنوات من ٢٠١٥ – ٢٠١٩، صفحات مختلفة.
- البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والابحاث، بغداد، تقارير اقتصادية للسنوات من ٢٠١٧-٢٠١٩.

ويلاحظ من الجدول اعلاه ان الانفاق العام بالأسعار الثابتة قد انخفض من (32117491) مليون دينار عام ٢٠٠٤ الى (14,213,849) مليون دينار عام 2007، بينما بلغ مؤشر الاتجاه العام للإنفاق العام نسبة الى الناتج المحلي الاجمالي عام 2004 حوالي (107.2%) وذلك نتيجة التحولات التي حدثت بعد عام 2003، ثم اخذت هذه النسبة بالانخفاض وبشكل متذبذب لتصل عام 2007 الى (44.7%)، وهذا المؤشر يكون الهدف منه معرفة حجم اتجاهات سياسة الانفاق الحكومي ونسبة تأثيرها في النشاط الاقتصادي، وفي عام 2010 كان الانفاق العام قد بلغ (30,159,957) مليون دينار، ومؤشر الاتجاه للسنة نفسها ارتفع الى (51.5%)، وهي اعلى نسبة يصل لها خلال فترة الدراسة نتيجة ارتفاع اسعار النفط في السوق العالمية، ثم اخذت هذه النسب بعد ان شهدت اسعار النفط انخفاضاً كبيراً حتى بلغت عام 2015 حوالي (32.6%)، نتيجة تذبذب اسعار النفط وعدم الاستقرار السياسي والاقتصادي، ومع تزايد الانفاق العام للسنوات اللاحقة، ففي عام 2019 بلغ الانفاق العام حوالي (53,607,283) مليون دينار، اما الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الثابتة فكان (287,350,175) مليون دينار، انخفض مؤشر الاتجاه العام الى (18.7%)، وذلك نتيجة عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي واسعار النفط على حد سواء.

د- الاختلال الهيكلي في التجارة الخارجية: Structural imbalance in foreign trade :

يتضح من خلال الجدول (4) الصادرات النفطية تشكل نسبة بلغت (84.6%) من اجمالي الصادرات لعام 2004، مما يشير الى وجود خلل واضح في هيكل الصادرات، فضلاً عن تعرض الاقتصاد العراقي لصدمات قوية ناتجة عن ظروف السوق الدولية، مما تسبب في انخفاض مستويات الانتاج والدخل القومي ومعدلات النمو.

ويمكن ملاحظة ذلك من خلال الجدول (4) التالي يوضح لنا الصادرات العراقية النفطية 2004-2019.

جدول (٤) هيكل الصادرات العراقية للسنوات ٢٠٠٤- ٢٠١٩(مليون دينار)، (٢٠٠٤=١٠٠) (نسب مئوية)

السنة	اجمالي الصادرات بالأسعار الجارية	الرقم القياسي لأسعار المستهلك 2004=100	اجمالي الصادرات بالأسعار الثابتة	صادرات النفط الخام بالأسعار الجارية	صادرات النفط الخام بالأسعار الثابتة	نسبة الصادرات النفطية/ مجموع الصادرات بالأسعار الثابتة(%)
2004	29956000	100.0	29956000	25363132.1	25363132	84.6
2005	39963900	137.0	29170729	34149516.8	24926654	85.5

89.8	20876344	43819447.5	23239828	209.9	48780400	2006
93.7	17462591	47952275.7	18630007	274.6	51158000	2007
94.2	26408687	74446091.1	28034267	281.9	79028600	2008
89.5	16808859	46056275.4	18785985	274.0	51473600	2009
95.4	21721341	60971805.0	22757641	280.7	63880700	2010
98.4	32041622	94971370.0	32567914	296.4	96531300	2011
103.1	53931385	115628890.5	52311100	214.4	112155000	2012
96.0	32536498	104181866.8	33889444	320.2	108514000	2013
95.5	30261764	99077016.8	31678375	327.4	103715000	2014
89.9	18530150	60463880.8	20592246	326.3	67192500	2015
88.2	14950750	48829151.0	16948101	326.6	55352500	2016
128.6	29548426	96712000.0	22969844	327.3	75180300	2017
88.6	31128186	102100453.0	35127439	328.0	115218000	2018
88.8	39124002	93741110.0	44060804	239.6	105569687	2019

الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد على المصادر التالية:

- تقرير صندوق النقد الدولي، الاحصاءات الاقتصادية عن العراق، ٢٠٠٤- ٢٠١٨، صفحات مختلفة.

- كامل علاوي كاظم، قراءة في الموازنات الاتحادية في العراق للأعوام ٢٠١٥- ٢٠١٩، شبكة الاقتصاديين العراقيين، ص٤- ٧.

اما في عام 2006 فبلغت (89.8%)، في حين بلغت (103.1%، 128.6%، 88.8%) للسنوات (2012، 2017، 2019) على التوالي، وهذه النتيجة تؤكد مدى اعتماد الاقتصاد العراقي على الصادرات النفطية لتغطية الانفاق العام.

ويمكن مناقشة مؤشرات اختلال هيكل التجارة الخارجية من خلال الاتي:

١- مؤشر التجارة الخارجية الى الناتج المحلي الاجمالي: Foreign trade index to GDP:

ان الانفتاح الاقتصادي كان قد ادى الى تغير نمط المعيشة للأسرة، فقد برزت الحاجة الى استهلاك سلع وخدمات لم تكن معروفة من قبل، لذا فان ارتفاع نسبة هذا المؤشر هو دليل على درجة الانفتاح الاقتصادي.

ويوضح الجدول (5) مدى التذبذب بالنسب المئوية لمؤشر التجارة الخارجية نسبة الى الناتج المحلي الاجمالي وذلك بسبب احادية الصادرات والتبعية الخارجية، فقد بلغت هذه النسبة (200.2%) عام 2004، ثم انخفضت لتصل الى ما مقداره (57.5%) عام 2007، لترتفع مرة اخرى وصولا الى (131.9%) عام 2008، نتيجة حالة الانفتاح للاقتصاد العراقي بسبب ارتفاع اسعار النفط في السوق العالمية، لتعاود هذه

النسب بالتذبذب بين الزيادة والنقصان حتى بلغت (41.0%) في عام 2016، ثم انخفضت الى ادنى مستوى لها حيث بلغت (11.2%) عام 2019، نتيجة عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي، والجدول (5) ادناه يوضح مؤشرات الانفتاح الاقتصادي للمؤشرات الثلاث.

جدول (٥) يوضح مؤشرات الانفتاح الاقتصادي (التجاري) في العراق للمؤشرات الثلاثة للفترة ٢٠٠٤- ٢٠١٨ نسب مئوية، (مليون دينار)

السنة	الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الثابتة مليون دينار	الصادرات مليون دينار (×)	الاستيرادات مليون دينار (M)	الرقم القياسي لأسعار المستهلك 2004=100	الصادرات بالأسعار الثابتة	الاستيرادات بالأسعار الثابتة	مؤشر الصادرات (×) % GDP	مؤشر الاستيرادات (M) % GDP	مؤشر التجارة الخارجية X+M % GDP
2004	29,956,000	25879383	34051000	100.0	25879383	34051000	86.4	113.8	200.2
2005	34,061,714	34881984	45145700	137.0	25461302	32953065	74.8	96.7	171.5
2006	36,077,437	45030275	36914700	209.9	21453203	17586803	47.1	48.7	95.8
2007	31,789,068	50160530	31422800	274.6	18266762	11443117	57.5	36.0	57.5
2008	55,209,471	157026119	48249800	281.9	55702773	17115927	100.9	31.0	131.9
2009	48,209,409	46133100	51326100	274.0	16836897	18732153	34.9	38.9	73.8
2010	58,575,299	60563880	55232700	280.7	21576017	19676772	36.8	33.6	70.4
2011	75,139,356	93225600	60316500	296.4	31452631	20349696	41.9	27.1	69.0
2012	125,472,015	109847694	69764500	214.4	51234931	32539412	40.8	25.9	66.7
2013	85,442,692	107723280	78835400	320.2	33642498	24620674	39.4	28.8	68.2
2014	83,149,891	100777080	69948806	327.4	30781026	21364937	37.0	25.7	62.7

55.0	26.4	28.6	17464869	18876261	32 6.3	56987870	61593240	66,096,353	2015
41.0	18.5	22.5	12464029	15173900	32 6.6	40707520	49557960	67,540,784	2016
44.3	17.7	26.6	14094573	21103244	32 7.3	46131540	69070920	79,435,380	2017
20.9	6.5	14.4	13943902	30696341	32 8.0	45736000	10068400 0	213,840,695	2018
11.2	4.8	6.4	13695575	18389317	23 9.6	32814600	44060804	287,350,175	2019

الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد على المصادر التالية:

- جمهورية العراق، وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، مديرية الحسابات القومية، ١٩٩٧-، ٢٠١٢ صفحات مختلفة.
- جمهورية العراق، وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، مديرية الحسابات القومية، ٢٠١٨، ص١٤.

٢- مؤشر نسبة الصادرات الى الناتج المحلي الاجمالي: Index of exports to GDP ratio:

هناك دول كثيرة تكون نسبة كبيرة من دخلها القومي مستمده من انتاج سلعة اولية تصديرية واحدة او عدد قليل جدا من السلع، فارتفاع نسبة الصادرات من الناتج المحلي الاجمالي هي الاخرى تعد مؤشراً للانفتاح الاقتصادي.

اذ يبين الجدول (5) اعلاه ان قيمة الصادرات الى الناتج المحلي الاجمالي اخذت بالتناقص خلال المدة (2004- 2007)، اذ كانت النسبة (86.4%) عام 2004، انخفضت الى (47.1%) عام 2006، وفي عام 2007 قدرت ب(57.5%)، ثم ازدادت عام 2008 الى (100.9%) بسبب الارتفاع الكبير بأسعار النفط، ثم اخذت بالانخفاض للسنوات اللاحقة وبشكل متذبذب لتصل عام 2019 الى (6.4%)، وذلك بسبب تأثيرات الازمة المالية وعدم قدرة العراق على زيادة الانتاج النفطي لغرض التصدير وغياب التنوع الاقتصادي والاعتماد على النفط بصورة كلية.

٣- مؤشر نسبة الاستيرادات الى الناتج المحلي الاجمالي: The ratio of imports to GDP:

ان هذا المؤشر يعد من المؤشرات التي تحتوي على دلائل مهمة تتعلق بمدى اعتماد الدولة على الخارج لمقابلة الطلب المحلي من السلع والمنتجات، اذ ان نسبة الاستيرادات الى الناتج المحلي الاجمالي تعكس درجة

التبعية للعالم الخارجي، فاقتصاد الدولة يعد تابعاً للخارج اذا شكلت الاستيرادات نسبة تزيد عن (20%) من الناتج المحلي الاجمالي (GDP)[٨].

وبتحليل نسبة الاستيرادات الى الناتج المحلي الاجمالي نجدها في حالة تذبذب ايضاً، كما هو ملاحظ في الجدول (5) اعلاه، فقد شهدت المدة 2005– 2008، انخفاض نسبة الاستيرادات الى الناتج المحلي الاجمالي اذ بلغت (96.7%، 48.7%، 36.0%، 31.0%) على التوالي، عن ما كانت عليه عام 2004 اذ بلغت (113.8%)، وبلغت (25.9%) عام 2012، وفي عام 2016 بلغت (18.5%)، وبلغت عام 2017حوالي (17.7%)، وفي عام 2019 انخفضت لتصل الى ادنى مستوى لها فبلغت حوالي (4.8%)، ما يعكس درجة انكشاف الاقتصاد العراقي على العالم الخارجي بسبب ضعف القاعدة الانتاجية المحلية وعدم قدرتها على تغطية الطلب المحلي من السلع والخدمات.

ثالثاً: قياس اثر بعض مؤشرات الاقتصاد الكلي في الناتج وتحليله:

أولاً: اختبار جذر الوحدة Unit Root Test

وفق اختبار جذر الوحدة لديكي فولر الموسع والموضح في الجدول (1)، يتضح بأن متغير الناتج المحلي الاجمالي غير مستقر عند المستوى سواء كان بقاطع واتجاه عام ام بوجود قاطع فقط وبدون قاطع واتجاه عام. وقد استقر عند الفرق الاول بدون قاطع واتجاه عام عند مستوى معنوية (5%). وكذلك بالنسبة لمتغير الانفاق الجاري، اذ استقر عند الفرق الاول بدون قاطع واتجاه عام عند مستوى معنوية (5%). في حين استقر متغير الانفاق الاستثماري عند الفرق الاول بوجود قاطع فقط عند مستوى معنوية (10%) وبدون قاطع واتجاه عام عند مستوى معنوية (1%). اما متغير الصادرات النفطية قد استقر عند الفرق الاول بوجود قاطع واتجاه عام وبوجود قاطع فقط عند مستوى معنوية (5%) وبدون قاطع واتجاه عام عند مستوى معنوية (1%). بينما استقر متغير الاستيرادات عند الفرق الاول بوجود قاطع فقط عند مستوى معنوية 5% وبدون قاطع واتجاه عام عند مستوى معنوية (1%).

جدول (١) اختبار ديكي فولر الموسع لجذر الوحدة

المتغيرات	المستوى						الفرق الأول					
	a		b		c		A+-		B		c	
	t المحتسبة	t الحرجة	t المحتسبة	t الحرجة	t المحتسبة	t الحرجة	t المحتسبة	t الحرجة	t المحتسبة	t الحرجة	t المحتسبة	t الحرجة
GDP	-2.77	-3.36	1.039	-2.68	1.96	-2.72	-2.70	-3.34	-2.28	-2.69	-2.00**	-1.96

[٨]– جمهورية العراق، وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، مديرية الحسابات القومية، ٢٠١٨، ص١٦.

CE	-2.87	-3.38	-1.43	-2.68	-0.10	-1.60	-2.88	-3.34	-2.57	-2.69	-2.67*	-1.96
IE	-2.29	-3.34	-1.03	-2.68	-0.18	-1.60	-2.73	-3.34	-2.82**	-2.69	-2.79*	-2.74
EO	-2.33	-3.32	-2.20	-2.68	-0.34	-1.60	-3.83**	-3.79	-3.96**	-3.09	-4.09*	-2.74
IM	-2.26	-3.32	-2.36	-2.68	-1.54	-1.60	-3.28	-3.34	-3.32**	-3.09	-3.31*	-2.74

الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على البرنامج E-views10.

a تعني الانحدار يحتوي على قاطع واتجاه عام.

b تعني الانحدار يحتوي على قاطع فقط.

c تعني الانحدار بدون قاطع واتجاه عام.

*، **، *** تعني معنوي عند مستوى ١ %، ٥، ١٠% على التوالي.

وبما ان المتغيرات المستخدمة قد استقرت عند المستوى والفرق الاول، يمكن استخدام نموذج ARDL لتحليل العلاقة بين المتغيرات.

ثانياً: تقدير دالة الناتج باستخدام نموذج ARDL

من الجدول (2) نحصل على نتائج اختبار نموذج ARDL لدالة الناتج، اذ يتضح أن قيمة R-squared=0.87، وهذا يعني ان القوة التفسيرية للمتغيرات المستقلة الداخلة في النموذج هي(87%)، اي ان المتغيرات المستقلة تفسر(87%) من التغير الحاصل في النموذج. كما يتضح بان قيمة Adjusted R-squared=0.80.

كما يتضح من الجدول (2) بان قيمة F المحتسبة هي (12.5)، ومعنوية عند مستوى (1%). ووفقاً لاختبار Durbin-Watson stat فان النموذج لا يعاني من مشكلة الارتباط الذاتي.

جدول (٢)انموذج ARDL لدالة الناتج

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
GDP(-1)	0.551230	0.391119	1.409368	0.1923
CE	5.357574	2.475384	2.164341	0.0587
IE	-4.298847	4.554827	-0.943800	0.3699
EO	2.357771	1.878835	1.254911	0.2411
IM	-4.859026	1.727981	-2.811967	0.0203
C	-5036375.	40102777	-0.125587	0.9028
R-squared	0.874518	Mean dependent var		89825983

Adjusted R-squared	0.804805	S.D. dependent var	70905851
S.E. of regression	31326807	Akaike info criterion	37.64702
Sum squared resid	8.83E+15	Schwarz criterion	37.93024
Log likelihood	-276.3527	Hannan-Quinn criter.	37.64400
F-statistic	12.54465	Durbin-Watson stat	2.434386
Prob(F-statistic)	0.000773		

الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على البرنامج E-views10.

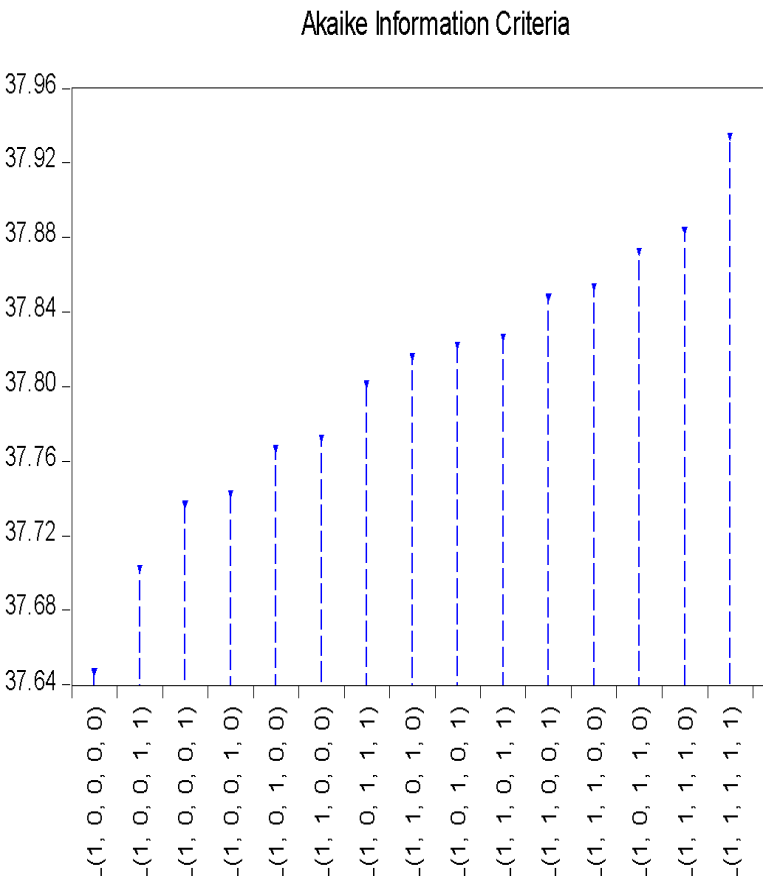

الشكل البياني (١) فترات الابطاء المثلى

الشكل من إعداد الباحث بالاعتماد على البرنامج E-views10.

ويتضح من الشكل البياني (1) بان فترات الابطاء المثلى هي (1,0,0,0,0) اعتماداً على معيار Akaike، إذ نختار الفترة التي تعطي اقل قيمة.

ثالثاً: اختبار الحدود Bounds Test

استناداً الى الجدول (3) نحصل على نتائج اختبار الحدود لدالة الناتج، اذ يتضح ان قيمة F المحتسبة هي (3.43) وهي اكبر من قيمة F الجدولية العظمى والبالغة (3.09) عند مستوى معنوية (10%)، وهذا يدل على ان المعادلة متكاملة وتوجد علاقة توازنية طويلة الاجل بين المتغيرات.

جدول (٣) اختبار الحدود Bounds Test

F-Bounds Test		Null Hypothesis: No levels relationship		
Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
Asymptotic: n=1000				
F-statistic	3.435699	10%	2.2	3.09
k	4	5%	2.56	3.49
		2.5%	2.88	3.87
		1%	3.29	4.37
Actual Sample Size	15	Finite Sample: n=30		
		10%	2.525	3.56
		5%	3.058	4.223
		1%	4.28	5.84

الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على البرنامج E-views10.

رابعاً: الاختبارات التشخيصية

١- اختبار عدم ثبات التباين Heteroskedasticity Test

وفق نتائج الجدول (4) يتضح بان القيم الاحتمالية لكل من F-statistic و Chi-Square هي اكبر من (5%)، اي انها غير معنوية، وهذا يدل على ان النموذج المقدر لا يعاني من مشكلة عدم ثبات تجانس التباين.

جدول (٤) اختبار عدم ثبات التباين

Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey			
F-statistic	0.754651	Prob. F(5,9)	0.6036
Obs*R-squared	4.431043	Prob. Chi-Square(5)	0.4892
Scaled explained SS	3.862783	Prob. Chi-Square(5)	0.5693

الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على البرنامج E-views10.

٢- اختبار مضروب لاكرانج للارتباط التسلسلي بين البواقي Serial Correlation LM Test

استناداً الى نتائج اختبار الارتباط التسلسلي الموضحة في الجدول (5)، يتضح بان القيم الاحتمالية ل F المحتسبة و Chi-Square غير معنوية عند مستوى 5%، وبذلك فان النموذج المقدر لا يعاني من مشكلة الارتباط التسلسلي بين البواقي.

جدول (٥) اختبار الارتباط التسلسلي

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:			
F-statistic	1.565852	Prob. F(1,8)	0.2462
Obs*R-squared	2.455378	Prob. Chi-Square(1)	0.1171

الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على البرنامج E-views10.

خامساً: اختبار الاستقرارية الهيكلية لمعلمات النموذج Stability Diagnostics

يوضح الشكل (2) اختبار الاستقرارية الهيكلية لمعلمات النموذج المقدر وفق اختبار CUSUM TEST، إذ يتضح بأن مجموع تراكم البواقي يقع داخل عمود القيم الحرجة، وهذا يعني بأن المعلمات المقدرة تكون مستقرة عند مستوى معنوية 5%.

الشكل البياني (٢) اختبار الاستقرارية الهيكلية لمعلمات النموذج

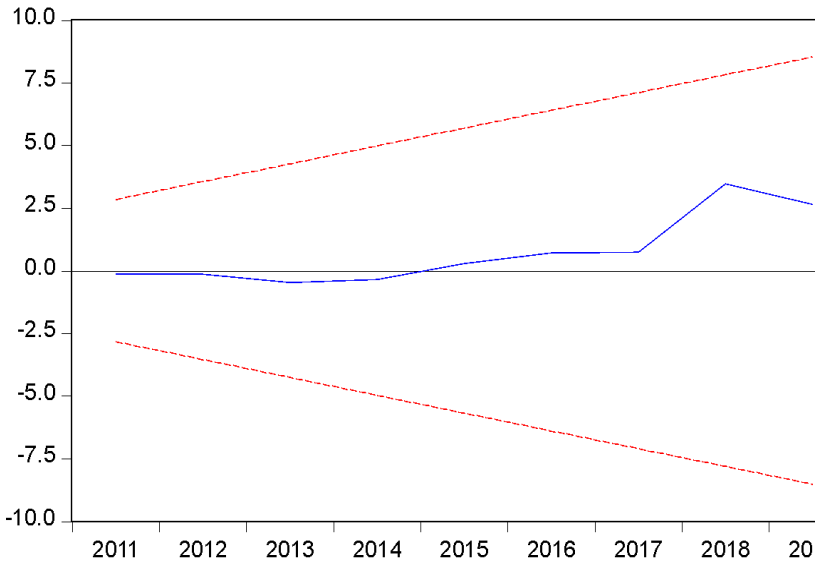

الشكل من إعداد الباحث بالاعتماد على البرنامج E-views10.

سادساً: تقدير معالم (تصحيح الخطأ والاجل الطويل)

١. تقدير معلمة نموذج تصحيح الخطأ

جدول (٦) معلمة نموذج تصحيح الخطأ

ECM Regression Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Variable	**Coefficient**	**Std. Error**	**t-Statistic**	**Prob.**
CointEq(-1)*	**-0.448770**	**0.079250**	**-5.662731**	**0.0003**
R-squared	**0.641628**	**Mean dependent var**		**17159612**
Adjusted R-squared	**0.641628**	**S.D. dependent var**		**41957177**
S.E. of regression	**25117324**	**Akaike info criterion**		**36.98035**
Sum squared resid	**8.83E+15**	**Schwarz criterion**		**37.02756**
Log likelihood	**-276.3527**	**Hannan-Quinn criter.**		**36.97985**
Durbin-Watson stat	**2.434386**			
*** p-value incompatible with t-Bounds distribution.**				
F-Bounds Test		**Null Hypothesis: No levels relationship**		
Test Statistic	**Value**	**Signif.**	**I(0)**	**I(1)**
F-statistic	**3.435699**	**10%**	**2.2**	**3.09**
k	**4**	**5%**	**2.56**	**3.49**
		2.5%	**2.88**	**3.87**
		1%	**3.29**	**4.37**

الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على البرنامج E-views10.

من الجدول (6)، يتضح بأن معامل تصحيح الخطأ هو(0.448-)، اي انه سالب ومعنوي عند مستوى (1%)، وهذا يعني بأن (0.448) من الاخطاء يتم تصحيها في الاجل القصير لبلوغ التوازن في الاجل الطويل. وبما ان قيمة معامل تصحيح الخطأ اقل من واحد بالقيمة المطلقة، فهذا يدل على ان سرعة التكيف تكون بطيئة جداً من اجل الوصول الى التوازن في الاجل الطويل.

كما يتضح من الجدول (6) بان قيمة R-squared=0.641، اي ان المتغيرات المستقلة تفسر (64.1%) من التغير في النموذج.

٢. تقدير معالم الاجل الطويل

من نتائج الاجل الطويل الموضحة في الجدول (7) يظهر بان النفقات الجارية ليس لها تأثير معنوي في الناتج في الاجل الطويل، اي بمعنى ان الانفاق الجاري لا يساهم بشكل ايجابي ومهم في الناتج في الاقتصاد العراقي. ويمكن تفسير ذلك بان الجزء الاكبر من الانفاق الجاري يوجه نحو الاغراض الاستهلاكية والتي غالباً ما يتم تلبيتها عن طريق الاستيراد من الخارج، ليس بسبب عدم مرونة العرض المحلي فحسب، بل لتراجع قدرة المنتجات المحلية على المنافسة مع المنتجات المستوردة لاسباب تتعلق بالسياسة النقدية للبلد

واخرى تنظيمية وتشريعية وبنيوية. كل هذه الاسباب التي تم التطرق اليها بشكل مركز جداً ادت الى تراجع دور الانفاق الجاري في الناتج.

جدول (٧)معالم الاجل الطويل

Levels Equation Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Variable	**Coefficient**	**Std. Error**	**t-Statistic**	**Prob.**
CE	**11.93836**	**8.876294**	**1.344972**	**0.2115**
IE	**-9.579187**	**16.33731**	**-0.586338**	**0.5721**
EO	**5.253857**	**7.340055**	**0.715779**	**0.4923**
IM	**-10.82744**	**8.453036**	**-1.280894**	**0.2323**
C	**-11222632**	**95463588**	**-0.117559**	**0.9090**
EC = GDP - (11.9384*CE -9.5792*IE + 5.2539*EO -10.8274*IM -11222631.8581)				

الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على البرنامج E-views10.

كما يتضح من نتائج الجدول (7) بان الانفاق الاستثماري هو الاخر ليس له تأثير معنوي في الاجل الطويل في الناتج. وهذا يعني بان الانفاق الاستثماري لا يوجه بشكل مباشر او غير مباشر نحو المجالات التي يمكن ان تساهم في تعزيز الناتج، اذ غالباً ما يوجه نحو مجالات البنى التحتية التي ليس لها الاثر الملموس في الناتج، فضلاً عن رداءة الخدمات التي تنتج عن هذه البنى التحتية، الامر الذي لا يساهم بشكل ايجابي ومهم في الناتج.

كما يتضح من نتائج الجدول (7) بان صادرات النفط الخام ليس لها تاثير معنوي في الاجل الطويل في الناتج، ويمكن تفسير ذلك بان القطاعات الاقتصادية في الاقتصاد العراقي تتصف بعدم التشابك القطاعي بالشكل الذي يمكن ان ينعكس تاثيره ايجابياً في الناتج، اذ يعتمد القطاع النفطي على تلبية الجزء الغالب من احتياجاته عن طريق الخارج، كما ان منتجات القطاع النفطي لا تساهم بشكل كبير (عدا الوقود) في منتجات القطاعات الاقتصادية الاخرى. كل هذا ادي الى ضعف دور الصادرات النفطية في الناتج في الوقت الذي يمكن ان يكون القطاع النفطي القطاع القائد للنهوض في قطاعات الاقتصاد الوطني الاخرى وخاصة الصناعات التحويلية.

كما يتضح بان الاستيرادات لغرض الانتاج ليس لها تاثير معنوي في الناتج في الاجل الطويل. ذلك ان الاقتصاد العراقي رغم انه يعتمد على الاستيرادات لتلبية الجزء الاكبر من احتياجاته المحلية، الا ان الطابع الاستهلاكي يطغى على هذا النوع من الاستيرادات مع تراجع دور الاستيرادات التي تساهم بشكل كبير في التنمية الاقتصادية، اذ يكون الاثر المهم لهذه الاستيرادات هو تنشيط الية عمل المضاعف والمعجل.

الاستنتاجات والتوصيات:

الاستنتاجات:

اولا:- استنتاجات الجانب النظري:

١. يعد الناتج المحلي الاجمالي من المؤشرات التي تعبر عن مستوى الاداء الاقتصادي للدولة.
٢. شهد الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الثابتة في العراق تذبذباً واضحا نتيجة للظروف التي مر بها البلد بعد عام 2003، هذا التذبذب ارتبط بتذبذب ايرادات النفط التي تعتمد على الاسعار العالمية والتي لا يمكن السيطرة عليها، والكميات المنتجة التي كانت خاضعة للظروف الاقتصادية والسياسية والامنية السائدة.
٣. اسهمت هيمنة القطاع النفطي على مكونات الناتج المحلي الاجمالي على جعل الاقتصاد العراقي يعاني من اختلالات في الهيكل الانتاجي.
٤. يعاني الناتج المحلي الاجمالي في العراق من اختلالات هيكلية مختلفة يمكن مناقشتها على اساس الاختلال حسب القطاعات الاقتصادية، وحسب بنود الانفاق، والاختلال الهيكلي للموازنة العامة، ومن ثم الاختلال الهيكلي للتجارة الخارجية.
٥. شكلت الايرادات النفطية حسب البيانات نسبة عالية فاقت الـ (97%) من الايرادات العامة لمتوسط المدة 2004- 2019، مما يؤكد اعتماد العراق على هذه الايرادات، بينما لم تتجاوز الايرادات الضريبية ما قيمته (3%) للمدة نفسها، فضلاً عن هيمنة القطاع النفطي الذي احدث اختلالاً واضحاً في هذا الجانب، وجعل منها عرضة للتقلبات الحاصلة في اسعار النفط، وهذا ما حصل بالفعل نهاية عام 2003.
٦. تذبذب النسب المئوية لمؤشر التجارة الخارجية نسبة الى الناتج المحلي الاجمالي وذلك بسبب احادية الصادرات والتبعية الخارجية.

ثانيا:- استنتاجات الجانب العملي:

١- يتسم الاقتصاد العراقي بامتلاكه الكثير من الموارد والمزايا التي تمكنه من تحقيق النمو، وعلى الرغم من امتلاكه لكل هذه المقومات والامكانيات والموارد الهائلة، غير ان اقتصاده ظل يعاني من هيمنة القطاع النفطي على الناتج المحلي الاجمالي، وتعد هذه الهيمنة من اهم سمات الاقتصاد العراقي مما افقده القدرة التنافسية بين قطاعاته الانتاجية واعطاء الدور الهامشي للقطاع الخاص.
٢- وفق اختبار جذر الوحدة لديكي فولر الموسع، يتضح بأن متغير الناتج المحلي الاجمالي غير مستقر عند المستوى سواء كان بقاطع واتجاه عام ام بوجود قاطع فقط وبدون قاطع واتجاه عام، اذ استقر عند الفرق الاول بدون قاطع واتجاه عام عند مستوى معنوية (5%)، وكذلك بالنسبة لمتغير الانفاق الجاري، اذ استقر عند الفرق الاول بدون قاطع واتجاه عام عند مستوى معنوية (5%)، في حين استقر متغير الانفاق الاستثماري عند الفرق الاول بوجود قاطع فقط عند مستوى معنوية (10%) وبدون قاطع واتجاه عام عند مستوى معنوية (1%).

٣- اما بالنسبة لمتغير الصادرات النفطية قد استقر عند الفرق الاول بوجود قاطع واتجاه عام وبوجود قاطع فقط عند مستوى معنوية (5%) وبدون قاطع واتجاه عام عند مستوى معنوية (1%). بينما استقر متغير الاستيرادات عند الفرق الاول بوجود قاطع فقط عند مستوى معنوية (5%) وبدون قاطع واتجاه عام عند مستوى معنوية (1%).

٤- بينت نتائج اختبار نموذج ARDL لدالة الناتج، أن قيمة R-squared=0.87، وهذا يعني ان القوة التفسيرية للمتغيرات المستقلة الداخلة في النموذج هي (87%)، اي ان المتغيرات المستقلة تفسر(87%) من التغير الحاصل في النموذج. كما يتضح بان قيمة Adjusted R-squared=0.80.

٥- اثبتت نتائج اختبار الحدود لدالة الناتج، ان قيمة F المحتسبة هي (3.43) وهي اكبر من قيمة F الجدولية العظمى والبالغة (3.09) عند مستوى معنوية (10%)، مما يدل على ان المعادلة متكاملة وتوجد علاقة توازنية طويلة الاجل بين المتغيرات.

٦- وفق نتائج الجدول (4) يتضح بان القيم الاحتمالية لكل من F-statistic و Chi-Square هي اكبر من (5%)، اي انها غير معنوية، وهذا يدل على ان النموذج المقدر لا يعاني من مشكلة عدم ثبات تجانس التباين.

٧- تبين من نتائج اختبار الارتباط التسلسلي ان القيم الاحتمالية لـ F المحتسبة و Chi-Square غير معنوية عند مستوى (5%)، وبذلك فان النموذج المقدر لا يعاني من مشكلة الارتباط التسلسلي بين البواقي.

٨- اختبار الاستقرارية الهيكلية لمعلمات النموذج المقدر وفق اختبار CUSUM TEST، اثبتت أن مجموع تراكم البواقي يقع داخل عمود القيم الحرجة، وهذا يعني بأن المعلمات المقدرة تكون مستقرة عند مستوى معنوية (5%).

٩- يوضح الجدول (6)، ان معامل تصحيح الخطأ (-0.448)، سالب ومعنوي عند مستوى (1%)، وهذا يعني بأن (0.448) من الاخطاء يتم تصحيها في الاجل القصير لبلوغ التوازن في الاجل الطويل، بما ان قيمة معامل تصحيح الخطأ اقل من واحد بالقيمة المطلقة، مما يدل على ان سرعة التكيف تكون بطيئة جداً من اجل الوصول الى التوازن في الاجل الطويل، كما اتضح بان قيمة R-squared=0.641، اي ان المتغيرات المستقلة تفسر(٦٤,١%) من التغير في النموذج.

١٠- ظهرت النفقات الجارية بان ليس لها تأثير معنوي في الناتج في الاجل الطويل، كما ان الانفاق الجاري لم يسهم بشكل ايجابي ومهم في الناتج الاجمالي العراقي، كما ان الجزء الاكبر من الانفاق الجاري يوجه نحو الاغراض الاستهلاكية والتي غالباً ما يتم تلبيتها عن طريق الاستيراد من الخارج، ليس بسبب عدم مرونة العرض المحلي فحسب، بل لتراجع قدرة المنتجات المحلية على المنافسة مع المنتجات المستوردة لاسباب تتعلق بالسياسة النقدية للبلد واخرى تنظيمية وتشريعية وبنيوية، مما ادى الى تراجع دور الانفاق الجاري في الناتج.

١١- كما اتضح بان صادرات النفط الخام ليس لها تاثير معنوي في الاجل الطويل على الناتج المحلي الاجمالي، مما يدل على ان القطاعات الاقتصادية في الاقتصاد العراقي تتصف بعدم التشابك القطاعي بشكل يمكن ان ينعكس تأثيره ايجابياً في الناتج.

التوصيات:

١. العمل على استقرار الناتج المحلي السنوي وبمعدلات نمو موجبة من خلال تخفيض الارتباط والتبعية للإيرادات النفطية التي تعتمد على الاسعار العالمية والتي لا يمكن السيطرة عليها، والكميات المنتجة التي كانت خاضعة للظروف الاقتصادية والسياسية والامنية السائدة.
٢. اذا ما اراد الاقتصاد العراقي ان يحقق النمو الاقتصادي، عليه الخروج من هيمنة القطاع النفطي على الناتج المحلي الإجمالي، ولن يتحقق ذلك الا من خلال استثمار امكانياته وموارده الاقتصادية الوفيرة.
٣. العمل على توجيه سياسة الانفاق الحكومي نحو أحداث التأثيرات المناسبة على متغيرات الاقتصاد الكلي وصولا الى مرحلة تحقيق متطلبات الاصلاح الاقتصادي.
٤. حتى يكون للنفقات الجارية تأثير معنوي في الناتج في الاجل الطويل، والمساهمة بشكل ايجابي ومهم في الاقتصاد العراقي. يجب تقليل الانفاق الجاري نحو الاغراض الاستهلاكية التي غالباً ما يتم تلبيتها عن طريق الاستيراد من الخارج والتوجه نحو الانفاق الجاري في الناتج، مع رفع قدرة المنتجات المحلية على المنافسة مع المنتجات المستوردة.
٥. ضرورة توجيه الانفاق الاستثماري بشكل مباشر او غير مباشر نحو المجالات التي يمكن ان تساهم في تعزيز الناتج، مع تخفيضها نحو مجالات البنى التحتية التي ليس لها اثر ملموس في الناتج، مع تحسين الخدمات التي تنتج عن هذه البنى التحتية، الامر الذي لا يساهم بشكل ايجابي ومهم في الناتج.
٦. كي يكون للصادرات النفطية تأثير معنوي في الاجل الطويل في الناتج، يجب ان تشارك جميع القطاعات الاقتصادية بشكل فعال و ايجابي في الناتج، مع تقليل الاعتماد على الخارج في تلبية احتياجات القطاع النفطي، كما يجب ان تساهم منتجات القطاع النفطي بشكل كبير في منتجات القطاعات الاقتصادية الأخرى. كل هذا بحصل لو تم تفعيل دور الصادرات النفطية في الناتج في الوقت الذي يمكن ان يكون القطاع النفطي القطاع القائد للنهوض في قطاعات الاقتصاد الوطني الاخرى وخاصة الصناعات التحويلية.
٧. ضرورة العمل على تخفيض الاستيرادات التي يطغي عليها الطابع الاستهلاكي والتي ليس لها تاثير معنوي في الناتج في الاجل الطويل، مع التوجه الى احلال الاستيرادات التي تساهم بشكل كبير في التنمية الاقتصادية، اذ يكون الاثر المهم لهذه الاستيرادات هو تنشيط الية عمل المضاعف والمعجل.

المصادر:

-بحوث:

١- عبد الستار عبد الجبار موسى، واقع الاقتصاد العراقي واليات التحول نحو اقتصاد السوق، العراق، المؤتمر الوطني الاول والعلمي، الجامعة المستنصرية، كلية الادارة والاقتصاد، قسم الاقتصاد، ٢٠١٠، ص٣.

- مجلات:

٢- احمد خليل الحسيني، محمد بد القادر إسماعيل، أثر توجيه الانفاق الحكومي على بعض متغيرات الاقتصاد الكلي في الاقتصاد العراقي دراسة قياسية للمدة (٢٠٠٣ -٢٠١٦)، العراق، جامعة بابل، مجلد ١١، العدد ١، ٢٠١٩، ص١٠٩.

٣- فارس كريم بريهي، الاقتصاد العراقي فرص وتحديات دراسة تحليلية للمؤشرات الاقتصادية والتنمية البشرية، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد ٢٧، بغداد- العراق، سنة ٢٠١١، ص٢٦.

٤- كريم سالم حسين، الاصلاح الاقتصادي في العراق ما بعد ٢٠٠٣ رؤية مستقبلية، العراق، سلسلة اصدارات مركز البيان للدراسات والتخطيط، ٢٠١٨، ص١١.

- النشرات:

٥- جمهورية العراق، وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، مديرية الحسابات القومية، ٢٠١٨، ص١٦.